مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤٠

الثلاثاء، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوادي	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد فافريكس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاكو
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/748، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولية بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بالإجماع، الذي يُنشئ نظام محدد للجزاءات على مالي.

يأتي اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) نتيجة لطلب الحكومة المالية إلى مجلس الأمن إنشاء نظام للجزاءات، دون إبطاء. لكي تتمكن من التصدي للعديد من التحديات في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وفي التغلب على التهديدات الخطيرة التي تواجهها المكاسب الهشة التي تحققت حتى الآن. إن فكرة فرض جزاءات على من يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام ليست بجديدة. وهي ترد بوضوح في نص الاتفاق، ومن ثم فقد وافق عليها رسميا جميع الأطراف الموقعة. وقد ذكرتها في عدة مناسبات لجنة متابعة الاتفاق ردا على هذا الجمود. وكثرا ما دعا الأمين العام إلى هذه الجزاءات في تقاريره الفصلية عن الحالة في مالي، ويؤيد مجلس الأمن الفكرة في أحدث قرارين له بشأن مالي.

تعتقد الحكومة المالية – ونحن نشاطرها هذا الاعتقاد – بأن الوقت قد حان لاتخاذ مزيد من الخطوات بشأن هذه المسألة من خلال تنفيذ نظام الجزاءات المحددة بشأن مالي. إن عملية السلام تقف الآن عند منعطف حاسم، بعد أكثر من عامين على توقيع الاتفاق. على الرغم من أن التقدم كان مرضيا، فقد كان هناك افتقار إلى الإرادة السياسية، إلى حد ما، وبعض الأنشطة تشكل خطرا جسيما يهدد المكاسب التي تحققت بالفعل.

وسوف يكمل نظام الجزاءات، بشكل مفيد، مجموعة الأدوات المتاحة لنا بصورة جماعية لمساعدة مالي في جهودها من أجل التعافي. كما يوجه رسالة سياسية قوية جدا ورادعة قادرة على تغيير سلوك الجهات الفاعلة في الميدان. وسيوفر المصداقية للمجلس في دعمه للتنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي ظللنا نطالب به منذ عدة أشهر، دون أن نتمكن حتى الآن من تحقيق النتائج المنشودة. هو أيضا وسيلة

لمرافقة عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الجانب السياسي.

إن القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) الذي اعتمدناه للتو، يضع نظاما للجزاءات يتخذ شكل حظر السفر وتجميد الأصول، بموجب المعايير التي حددت وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اتفاق السلام فيما يتعلق بانتهاكات وقف إطلاق النار، وعرقلة تنفيذ الاتفاق. وأضفنا إلى ذلك الهجمات التي تشن على مختلف المؤسسات التي أنشئت بموجب الاتفاق، والقوات المسلحة المالية، وموظفي الأمم المتحدة وغير ذلك من أشكال الوجود الدولي. فضلا عن معايير أخرى تتصل بجميع أشكال الاتجار، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

ومن أجل المضي قدما بطريقة تدريجية وملائمة، اختارت فرنسا الاقتراح على شركائها في المجلس اتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء نظام دون إرفاق قائمة، في هذه المرحلة، بأسماء الأشخاص أو الكيانات التي ستخضع إلى الجزاءات. بيد أن هذه الإمكانية لا تزال مفتوحة بالكامل إذا ما تبين أن من الضروري في المستقبل زيادة تعزيز الضغط على بعض الجهات الفاعلة التي لا تتقيد بالتزاماتها. ونحن ندرك أنه لا يمكن للجزاءات وحدها أن تحل هذا الوضع. ونحن نعتبرها أداة إضافية لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام، إلى جانب حشد الجهود الضرورية للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والبعثة المتكاملة. واليوم، من الأهمية بمكان أن نحرز أكبر قدر ممكن من التقدم. إن الوقت ليس في صالحنا، وتنفيذ اتفاق السلام في مالي هو أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار في الحالة في منطقة الساحل، الذي يلتزم به هذا المجلس.

إن إنشاء نظام الجزاءات الجديد هذا اليوم يضع الجهات الفاعلة المعنية بتحقيق السلام في مالي أمام التزاماتها، ويبعث برسالة سياسية قوية فيما يتعلق بتصميم المجلس على استخدام كل الوسائل المتاحة له من أجل مساعدة مالي على تحقيق السلام والاستقرار، والتشجيع على إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق في الأسابيع المقبلة. ويجب على كل من يعرقل هذه العملية أن يدرك أن المجلس لن يتسامح بعد الآن مع أعماله. إن ما هو على المحك هام للغاية، ونحن نعرف أثر الحالة في مالي على الاستقرار في منطقة الساحل برمتها، والآثار ذات الصلة فيما يتعلق بأمن بقية العالم.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت إيطاليا مؤيدة القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، وهي تؤكد دعمها لعملية السلام في مالي. إن التنفيذ السريع والفعال لأحكام الاتفاق السلام والمصالحة في مالي لا يزال يمثل أولوية قصوى بغية ضمان السلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل ككل. ينص القرار على أدوات إضافية تدل على التزام مجلس الأمن بالسعي لتحقيق هذا الهدف الجماعي.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الوفد الفرنسي على نجاح هذه المفاوضات، وبالترحيب بالالتزام التام الذي أبدته الحكومة المالية في هذه المناسبة.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، مدركا أهمية الحفاظ على توافق الآراء في المجلس تأييدا للتسوية السلمية في مالي. إننا نحيط علما بأن السلطات المالية تسعى إلى التعجيل في تحقيق الاستقرار في الأقاليم الشمالية، وأنها ناشدت مجلس الأمن، ونحن قلقون إزاء الحالة الأمنية واستئناف الاشتباكات بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الاستخدام المفرط للتدابير التقييدية قد يتسبب في ابتعاد مجلس الأمن عن التزاماته المباشرة بصون السلم والأمن الدوليين، ووضع حد للنزاعات المسلحة وتعزيز التوفيق بين الأطراف، واختزالهالمجرد عصا غليظة لفرض الجزاءات. وما إذا كانت الجزاءات فعالة في سياقات أخرى هو موضوع يخضع بالفعل لشكوك كبيرة. وفي الأمثلة التي قدمتها

جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان واليمن، لا يوجد شيء يشير إلى جدوى الجزاءات في عملية التسوية. بالطبع، العكس هو الصحيح. إن الجزاءات تخلق الخصومة، وتصعب على الأطراف التفاوض وتعقد العملية السياسية.

ونرى أنه إذا أردنا إحراز تقدم في هذه المسألة، فإننا بحاجة إلى إجراء تحليل شامل للأزمة في مالي. وعلينا أن نكتشف تماما ما هي مصادرها وأسبابها الكامنة، وتحديد مصادر عدم الاستقرار. ويجب ألا ننسى أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل تحولت عقب التدخل الأجنبي في ليبيا في عام ٢٠١١ وتدمير الدولة الليبية.

قبل بضع سنوات، اقترحنا صياغة خطة عمل مكتملة لمنطقة الساحل. نعتقد أن الوقت قد حان الآن للنظر بجدية في هذا الخيار، والابتعاد عن الحالة المحددة، وجعل عملنا يستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحن على استعداد للتعاون النشط مع جميع الأطراف المهتمة بمسألة الساحل. وأغتنم هذه الفرصة لكي أحيط أعضاء المجلس علما بما يلي.

كما نعلم جميعا، اليوم في مؤتمر القمة الذي عقدته البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا لمؤتمر القمة، أعلن رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير فلاديميروفتش بوتين، أن الاتحاد الروسي سيقدم إلى مجلس الأمن مشروع قرار بشأن إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتعزيز الحماية لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن وجود حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يوفر الأمن لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هو أمر نعتبره مناسبا. ومن شأن ذلك تعزيز التوصل إلى حل للمشكلة في جنوب شرق أوكرانيا.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للمرء إلا أن يشير إلى مهمة توفير الأمن لموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والآن، يجب أن تظل تلك القوات على طول الخطوط الفاصلة وليس في أي من الأقاليم الأخرى. ولا يمكن حل المسألة إلا بعد أن يتم الفصل بين الجانبين وإزالة المعدات الثقيلة. لقد أرسلنا مشروع القرار إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، ويحدونا الأمل في أن يتم تعميمه على أعضاء المجلس في المستقبل القريب. نعتزم عقد مشاورات ذات صلة على مستوى الخبراء. ومن ثم، وبعد عودة بعثة مجلس الأمن من إثيوبيا، سنعقد مشاورات على مستوى الممثلين الدائمين.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أننا ما زلنا نتداول بشأن البند المتعلق بمالي، لكن لأن سفير الاتحاد الروسي ذكر بلدي، أود أن أرد بإيجاز شديد.

أحطنا علما بعناية بالبيان الذي أدلى به سفير الاتحاد الروسي المتعلق بالعزم على تعميم مشروع قرار بشأن إمكانية نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دونباس. وهناك مثل يقول: ”الماء ينحت الصخر“. أود أن أذكر الجميع بأنه في آذار/مارس ٢٠١٥، رئيس أوكرانيا خاطب رئيس مجلس الأمن والأمين العام بشأن المسألة نفسها. طالبا إلى مجلس الأمن النظر في إمكانية نشر عملية حفظ سلام للأمم المتحدة. في أوكرانيا، نرى أن نشرا من هذا القبيل يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في استعادة السلام والأمن في شرق أوكرانيا، الذي تم تقويضه، كما يعلم الجميع، نتيجة العدوان الذي شنته روسيا ومواصلة تقديم الدعم للانفصاليين في منطقة دونباس.

وبعد قولي هذا، فإننا نعتبر أن ولاية هذه البعثة ينبغي أن تصاغ بعناية، ووفد بلدنا على استعداد للاضطلاع بدور فعال في النظر فيها حالما يعود وفد مجلس الأمن من إثيوبيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.